آكت لحـــل النزاعـــات
Conflict Resolution

ورقة حقائق

حول دور المجتمع المحلي في القدس الشرقية
خلال جائحة كورونا
وجهوده في تقديم الخدمات الصحية والتوعوية للمقدسيين

إعداد الباحث

خليل أبو خديجة

تاريخ الاصدار
تشرين أول
2020

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع تعزيز الإنتاج الأكاديمي للباحثين الفلسطينيين "قضايا"
بدعم من مؤسسة هينرش بل مكتب فلسطين والأردن

مؤسسة هينرش بل مكتب فلسطين والأردن
غير مسؤولة عن مضمون الورقة

تقديم:

في عام 1967 انضم شرقي القدس لمجموع الأراضي التي احتلتها دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، وخلال الأعوام اللاحقة لذلك تم التعامل مع سكان المدينة الأصليين من الفلسطينين بسياسات ممنهجة تهدف إلى خلق بيئة قهرية تحقق التهجير القسري عاجلاً أم آجلاً للسكان الأصليين من المدينة، فعلى الرغم من الانتهاكات المستمرة منذ ذلك العام تجاه معظم القطاعات الحيوية للمجتمع كالتعليم والسياحة والتجارة وغيرها، إلا أن ذلك لم يكن ليكتمل لولا السياسات العنصرية التي صُمِّمت خصيصاً لخدمة رؤية 2020 التي صدرت عن بلدية الاحتلال في مدينة القدس والمتمثلة في الوصول إلى أغلبية ديموغرافية يهودية في المدينة.

وتُمثِّل هذه السياسات الذراع التنفيذي للرؤى الاستراتيجية لدى دولة الاحتلال، فإلغاء بطاقات الإقامة الدائمة، وهدم المنازل والعنصرية في تقديم الخدمات البلدية، إضافة إلى اختلال ميزان فرض الأمن بين شطري المدينة، تعكس منهجية نوايا الاحتلال، ولعل أبرز ما نتج عن هذه السياسات المستمرة منذ احتلال المدينة عام 1967 يتلخص في التهالك والضعف العام على القطاعات الحيوية الفلسطينية المختلفة، ناهيك عن أن بعض هذه القطاعات قد تلاشت بالفعل ولم يعد لها دور في خدمة المدينة وسكانها الأصليين.

وفي العقد الأخير شهدت المدينة تسارعاً مخيفاً في عملية الأسرلة وتحييد المؤسسات الفلسطينية الرسمية والمدنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إغلاق عدد المؤسسات التي تستمد وجودها من مظلة الدولة الفلسطينية كمكاتب مديرية التربية والتعليم في البلدة القديمة ومكاتب هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني ومنعها من ممارسة عملها في المدينة، إضافة إلى إغلاق عدد من المؤسسات والمنظمات غير الربحية بشكل دائم أو جزئي، وصولاً إلى اعتقال ممثل الرئيس الفلسطيني في المدينة المحافظ عدنان غيث، ووزير شؤون القدس فادي الهدمي وفرض مجموعة من التقييدات عليهما.
ولم يكن القطاع الصحي ذا حظوة عند الاحتلال، ولم تشفع الرسالة الإنسانية لهذا القطاع بأن تترك له الحرية في تقديم خدماته للسكان الأصليين في المدينة، فتم اقتحام مستشفى جمعية المقاصد الخيرية والاعتداء على طواقمها عديد المرات، وتنفيذ عمليات مداهمة واعتقال في مبنى المستشفى.

وقد جعلت الجائحة التي عصفت بالعالم خلال عام 2020 هذه الانتهاكات أكثر وضوحاً، فمجرد الإعلان عن أولى حالات انتقال وباء كوفيد19-، أو كورونا كما هو متعارف عليه، بدأت العنصرية والتمييز بالبروز على سطح آليات تعامل الاحتلال مع شرقي المدينة، فحتى وقت متأخر من انتشار الوباء لم يكن هناك مراكز فحص للسكان الأصليين، ولم تتوفر أية تعليمات بالعربية حول الفيروس المنتشر، أو آليات التعامل معه، إضافة إلى تشديد الخناق على القطاع الصحي الفلسطيني، ومنع دولة فلسطين من التدخل بأي شكل، بادعاء سيادة الاحتلال على القدس الشرقية.

ما ذُكِر هو بعض مما يثار للتساؤل حول دور المجتمع الفلسطيني الأصلي في مواجهة الجائحة، وكيف حاولوا التعامل معها، وهل استطاعوا فعلاً توفير احتياجات السكان الأصليين من خدمات صحية وتوعوية ووقائية.
حيث ستُركِّز هذه الورقة على استعراض الحقائق المتعلقة بدور المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية خلال جائحة كورونا وجهوده في تقديم الخدمات الصحية والتوعوية للمقدسيين، تأسيساً لما قد يستجد من أحداث وطوارئ تستلزم عمل المجتمع المدني للاضطلاع بدوره في خدمة المجتمع الفلسطيني في القدس، ورغبةً منَّا في وضع حجر أساس لدراسات تحليلية، وأهداف استراتيجية مشتركة تساهم في توحيد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وشخوصه في خدمة الفلسطينين في القدس.

الفلسطينيون في القدس:

يقيم أكثر من 450,000 فلسطيني في القسم الشرقي في مدينة القدس، (1) إلا أن ما يقارب ثلث هذا العدد لا يمتلك قرار دخوله المدينة، حيث لا يتمتعون بوضعية "الإقامة الدائمة" التي فُرِضَت على جزء من الفلسطينيين في شرقي القدس بعد احتلالها عام 1967، وكوسيلة أكثر نجاعة، تم استبعاد هؤلاء المقدسيين من حدود بلدية الاحتلال في القدس، واعتبرت هذه المناطق – شكلياً – خارج سيادة دولة الاحتلال. (2)

ولغرض هذه الدراسة سنعتمد فقط على إحصائيات المقدسيين الذين يستطيعون التنقل من وإلى المدينة دون الحاجة إلى تصاريح خاصة، أو الذين فُرِضَتْ عليهم وضعية "المقيم الدائم" والذين يُقَدَّرون -وفقاً لأحدث إحصائيات معهد القدس لبحث السياسات- بـ355,680 فلسطينياً في القدس(3)(3)، يعيش غالبيتهم في القدس الشرقية موزعين على 22 تجمعاً سكانياً(4)(4)، ويعتمد معظمهم على النظام الصحي المُطبَّق في دولة الاحتلال منذ عام 1995 من خلال ما يسمى بالتأمين الصحي الرسمي، الذي يُلْزِم كُلَّ مَنْ أتم الثامنة عشرة من عمره بدفع رسوم شهرية وفقاً لدخله الشهري مقابل مجموعة من الخدمات الصحية عبر مقدمي الخدمات الصحية أو ما يطلق عليه "صناديق المرضى".(5)

ووفقاً لإحصائيات معهد القدس لبحث السياسات فقد بلغت نسبة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت خط الفقر في شرقي القدس حوالي 59%، ناهيك عن نسب البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 21% بين الرجال و75% بين النساء في المدينة، مما يعكس الحالة المالية السيئة التي يعاني منها الفلسطينيون جراء اجتماع عديد السياسات والإجراءات التي تهدف بالدرجة الأولى إلى دفعهم نحو الهجرة القسرية من المدينة.(6)

كما يعاني المقدسيون أيضاً من تقييد الحركة والتنقل؛ وإن لم تمنع التنقل بعينه إلا أنها جعلته مهمة صعبة للغاية للمقدسيين حال رغبتهم التواصل مع امتدادهم الثقافي والحضاري، سواء مع البلدات والقرى والضواحي المقدسية المعزولة بفعل جدار الفصل العنصري، أو من خلال نشر عدد كبير من الحواجز الثابتة والمتنقلة على الطرق الواصلة بين القدس والضفة الغربية، مما يخلق اختناقات مرورية شديدة تزيد من فصل المجتمع الفلسطيني في القدس عن امتداده.

وعلى الرغم من ذلك، ترى إحصائيات الاحتلال أن هناك تراجعاً ضخماً في نسب المقدسيين الذين قد يرغبون في الحصول على الجنسية الإسرائيلية، فمع تأكيدهم أن الإجابة على هذا التساؤل من قبل الفلسطينيين كانت مرتبطة بشكل مباشر بتسهيل الحياة اليومية على أنفسهم، وبعيدة كل البُعد عن الهوية الجمعية والانتماء والولاء، إلا أن 15% فقط من الفلسطينيين في القدس يفضلون حمل الجنسية الإسرائيلية على الجنسية الفلسطينية، ونستطيع أن نفهم سبب الانزعاج الرسمي لدولة الاحتلال عندما نعرف أنه وفقاً لذات المصادر فإن هذه النسبة كانت قد تجاوزت الـ50% خلال الأعوام بين 2010 - 2015.(7)

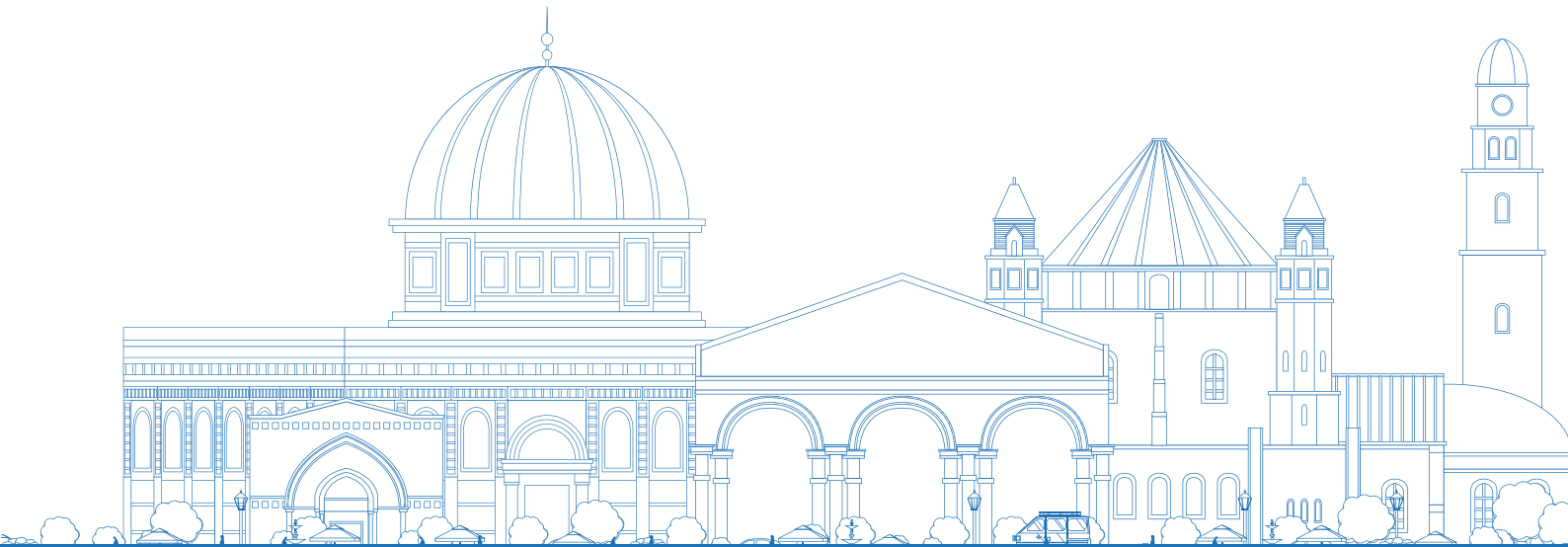

المجتمع المدني الفلسطيني في القدس:

يشكّل المجتمع المدني الفلسطيني في القدس حالة فريدة من نوعها سواء على صعيد أهداف هذه المؤسسات أو الآليات التي اختارت العمل من خلالها، فمنذ النكبة عام 1948، بدأ الفلسطينيون كل في مكان بإنشاء لجان ترعى المصالح العامة والخاصة، فظهرت اللجان الصحية، والزراعية والثقافية وغيرها، والتي سرعان ما تحولت لشكليْن متكامليْن على اختلاف كل منهما، ففي بدايات خمسينيات القرن المنصرم، اتخذت بعض هذا اللجان شكل الجمعيات غير الربحية، فيما اعتمدت أخرى على الشكل التنظيمي للنقابات المهنية التي بدأت بالفعل في فلسطين منذ عشرينيات القرن ذاته.

فتأسست جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عام 1951، وتبعتها جمعية المقاصد الخيرية عام 1956، ثم اتحاد الجمعيات الخيرية عام 1958، وتتابعت الجمعيات الخيرية أو غير الربحية في الظهور بناءً على تخصصات واضحة، ومهمات بينة كمؤسسات صحية أو اجتماعية أو ثقافية وصولاً للجمعيات المهتمة بالقانون والحقوق.(8)

وفي عام 2007، أصدر الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس دليلاً للمؤسسات الأهلية في القدس، وبلغ عدد هذه المؤسسات 312 مؤسسة وفقاً للدليل، تتوزع على 16 تخصصاً، وعلى الرغم من أن العدد يُفْتَرَض أن يكون أكثر من ذلك إلا أن سياسة الاحتلال في التضييق على مؤسسات المجتمع المدني ومنعها من ممارسة مهامها، وصولاً إلى إغلاقها بدواعٍ أمنية قلّلت من الرقم الحقيقي، حيث تُظْهِر الإحصائيات أن الاحتلال الإسرائيلي بأجهزته المختلفة أغلق أكثر من 90 مؤسسة وجمعية منذ عام 1967 حتى يومنا هذا سواء لفترات مؤقتة ومحدودة، أو إغلاقا تاماً.(9)

ولا ينعكس العدد الكبير من مؤسسات المجتمع المدني في القدس على أرض الواقع، فعلى الرغم من وجود 260 مؤسسة وجمعية غير ربحية في القدس الشرقية مسجلة عاملة وفاعلة عام 2016 على سبيل المثال، إلا أن العمل المؤثّر يقتصر على عدد قليل من المؤسسات والجمعيات لأسباب عديدة لا مجال لذكرها في إطار هذه الورقة، كما أن التنافس الذي عمل على محدودية الموارد التمويلية صعّب من مهمة الكثير من المؤسسات الذي يعتبر سبباً رئيسياً في نشاط بعض المؤسسات على حساب الأخرى.(10)

وفي نهاية عام 2019، واجه المجتمع المدني الفلسطيني عامة، والمجتمع المدني في القدس على وجه الخصوص تحدياً جديداً في علاقته مع الاتحاد الأوروبي أكبر ممولي العمل المدني والأهلي في فلسطين، حيث يُشكّل التمويل عبر الاتحاد الأوروبي 70% من مجموع التمويل المخصص لهذه المؤسسات، إذ أدرج الاتحاد الأوروبي شرطاً جديداً في ديباجة شروطه العامة يتعلق باشتراط منع المتعاقدين أو المستفيدين المباشرين من التمويل إشراك متعاقدين فرعيين أو أشخاص ترد أسماؤهم ضمن قوائم العقوبات والتقييدات الأوروبية.(11)

وعلى الرغم من إجماع مؤسسات المجتمع المدني على رفض الشروط الجديدة، إلا أن آلية التعامل معها خلقت شرخاً جوهرياً بين المؤسسات، الأمر الذي وصل إلى حدّ التخوين والاتهامات المتبادلة بالعمل على تصفية القضية الفلسطينية والانسياق خلف عرّابي صفقة القرن، فمن الجمعيات التي اكتفت بالتحفظ الشكلي على الشرط الجديد والرفض التام للشرط والمطالبة بإزالته من عقود التمويل، مما خلق حالة من الشرذمة والعداء بين عدد من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في القدس.
وفي ظل هذا الواقع السيء للمجتمع المدني الفلسطيني في المدينة، انسلت جائحة كوفيد19- بين كل هذه التحديات والمعيقات لتختبر قدرات هذا القطاع الحيوي في المدينة المحتلة.

كورونا والخطوات الأولى:

بعد انتشار فيروس كوفيد19-، وإصابة أكثر من 110,000 شخص حول العالم، اعتبرت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11-3-2020 فيروس كورونا وباءً عالمياً، على الرغم من قناعة المنظمة أنه لا يزال بالإمكان السيطرة على هذا الوباء.(12)(12)
وتزامناً مع ذلك وخلال الأسبوع نفسه، اكتُشِفَت أولى حالات العدوى بالفيروس في القدس وبالتحديد في بلدة بيت صفافا، ربما نظراً لقربها الجغرافي والاجتماعي من مدينة بيت لحم وبيت جالا،(13)(13) اللتين انتشر فيهما الفايروس كالنار في الهشيم بعد وصول مجموعة من السائحين المصابين من اليونان في الشهر السابق لإعلان الإصابة ومكوث المجموعة في أحد فنادق بيت لحم. (14)

وقد خيّمت حالة من الصدمة على مؤسسات المجتمع الفلسطيني بشكل عام، حيث اعتاد الفلسطينيون على سماع أخبار انتشار أمراض أو فيروسات جديدة في الأعوام السابقة، دون أن يكون لذلك أي تأثير مباشر على حياتهم، كانتشار إنفلونزا الطيور، وإنفلونزا الخنازير، وحتى جنون البقر، الذي اجتاح العالم قبل سنوات.

وقد بدأ السيد مروان الغول، رئيس نادي سلوان بالقيام ببعض الاتصالات الهاتفية مع مؤسسات المجتمع المدني في القدس، لاقتراح عقد اجتماع مبدئي لطرح مبادرته لتأسيس إطار يجمع مؤسسات وشخصيات مقدسيّة لمواجهة المجهول الذي يلوح في الأفق، وتم اللقاء في الشيخ جراح بين ممثلي عشر جمعيات فلسطينية، وعدد من الأفراد والشخصيات الفلسطينية المقدسية، الذين اتفقوا على أهمية المبادرة وبدأ العمل فوراً على تحديد توجهات العمل، والأدوار التي تضطلع بها كل مؤسسة، إضافة إلى تركيزهم على ضرورة التنسيق المستمر بين المؤسسات والجمعيات المختلفة لضمان أكبر قدر من الفائدة وعدم التكرار، وقد فضّلت المؤسسات عدم ذكر أسمائها في بيانها الأول، حتى لا يعتبر ذلك جزءاً من ترويجها لنفسها وكي لا تحيد بوصلة العمل الإنساني الذي تم الإجماع على ضرورته.
وخلال ساعات قليلة، بدأت الفكرة بالانتشار بين باقي المؤسسات والجمعيات، وانضم العديد من الشخصيات الفلسطينية المقدسية وبدأ تَشَكُّل الإطار الجامع بشكله الموسع ليتم الإعلان في يوم الخميس 12-3-2020 عن إطار سيذكر كثيراً خلال الأشهر القليلة القادمة.

وعلى الرغم من أهمية العمل على مواجهة الجائحة القادمة، إلا أن المجتمع المدني الفلسطيني في القدس لم يكن يمتلك المعلومات التي يمكن اعتبارها أسساً لتحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني في القدس بشكل دقيق، ولضيق الوقت وضرورة العمل الفوري، حاول كل فرد من الأفراد، سواء بشخوصهم أو بما يمثلونه من مؤسسات أن يوجهوا خبراتهم التراكمية كلٌّ في تخصصه لخدمة الهدف العام المتلخص بمواجهة الوباء، وتوقعاتهم لما قد يحدث، فكانت الاقتراحات الأولية مُنْصَبَّة على التركيز على النقاط التالية:
1. تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني في القدس بخطورة الفيروس وآليات الوقاية منه، وأعراضه والممارسات الفضلى في التعامل معه عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
2. التواصل مع المتخصصين من الأطباء وممثلي القطاع الصحي الفلسطيني في القدس لتحديد الاحتياجات الطبية التي قد تطرأ خلال الجائحة.
3. البدء بحشد عدد من المتطوعين وتوعيتهم وتجهيزهم للعمل في إطار موحد عند الحاجة.
4. توفير دعم مادي ومعنوي للعائلات المحتاجة من خلال الطرود الغذائية.
5. توفير المعقمات والمواد الطبية اللازمة لتعقيم الأماكن الحيوية في المدينة.

ووفقاً لأعضاء التجمع، كان لزيادة عدد الأعضاء دور كبير جداً في صياغة أهداف عمل جديدة وإدراجها كجزء أساسي من عمل التجمع والتخلي عن بعض ما تم اقتراحه في بدايات تشكيل التجمع فعلى سبيل المثال:
1. تأسيس لجنة دعم قانوني لمواجهة إجراءات وسياسات الاحتلال التي قد تعيق العمل المدني.
2. تأسيس لجنة إعلامية لتوعية الفلسطينيين في القدس حول مستجدات الجائحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدي.
3. تأسيس لجنة لمتابعة الاحتياجات في القطاع التعليمي والتربوي، وتنبع أهمية ذلك جراء اقتراب موعد امتحانات الثانوية العامة الفلسطينية.
4. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في المدينة.
5. توفير أدوات ووسائل تعقيم للمراكز والمؤسسات وجمعيات المجنمع المدني وكل من يحتاج لذلك.
6.توفير مكان للحجر الوقائي.

فيما تخلى التجمع عن دوره في توزيع الطرود الغذائية على المحتاجين واكتفى بمساعدة المؤسسات أو الجمعيات التي تقوم بذلك بشكل مستقل. (15)

وقبل الخوض في التطورات التي طرأت على عمل التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا الذي انتهى به الأمر بأن يجمع تحت مظلته أكثر من 80 مؤسسة وجمعية أهلية فلسطينية، وعدداً من رجال الأعمال والشخصيات الاعتبارية المقدسية، وتجدر الإشارة إلى أن التجمع لم يشمل جميع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المدينة، الأمر الذي يعلق عليه الأستاذ نبيل عبد الله مسؤول لجنة التعليم في التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا بقوله: " كان بالإمكان أن يجمع التجمع عدداً أكبر من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لكن تقييم العمل لا يكون بعدد المؤسسات والجمعيات بقدر تحديد عدد الجمعيات والمؤسسات الفاعلة، مع العلم أيضاً أن هناك بعض المؤسسات التي أفرزت أشخاصاً بعينهم للعمل كممثلين عن مؤسسات واتحادات وشبكات، وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم المؤسسات كانت فاعلة بتلبية احتياجات التجمع حتى وإن لم يكن لها دور إداري واضح، وذلك طبيعي في العمل الأهلي".

وبناءً على ما سبق، فإن العمل الأهلي لمواجهة فيروس كورونا لم يكن مقتصراً على دور التجمع المقدسي، فلقد نشطت العديد من المؤسسات والمراكز لتقوم بمسؤوليتها تجاه المجتمع الفلسطيني في القدس ضمن اختصاصها وإطار عملها، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام مركز العمل المجتمعي بالعمل على الجوانب القانونية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في القدس في ظل الوباء، سواء بما يتعلق بالمخالفات المتعلقة بالتقييدات الإضافية التي فرضتها سلطات الاحتلال كنتيجة لانتشار الوباء، كمخالفات عدم ارتداء الكمامات أو التجمهر والتجمع أو عدم الانصياع لقرارات إغلاق المصالح التجارية، واعتبر الدكتور منير نسيبة، مدير مركز العمل المجتمعي أن أحد أهم الأمور التي قام ولا يزال المركز يعمل عليها حتى اللحظة تتعلق بالطلبة الجامعيين الذين حاولوا العودة إلى البلاد خلال فترة الجائحة، وقامت سلطات الاحتلال بإعادتهم إلى البلدان التي أتوا منها رافضين حقهم في العودة إلى البلاد تحت ذرائع تتعلق بإجراءات معينة لم يتم اتخاذها ولم تقم سلطات الاحتلال بالإعلان عنها أيضا، مُرْجِعاً الإشكالية إلى كونها جزءاً من سياسات التمييزة ضد الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات الإقامة الدائمة.(16)

ولم يكن مركز العمل المجتمعي حالة وحيدة، بل عملت العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية سواء كانت جزءاً من التجمع أم لا على العمل بشكل مستقل في بعض الأحيان كنتيجة لتخصصها فيما تحاول تنفيذه، فنفذت مؤسسة آكت مثلاً العديد من الحوارات الافتراضية حول السلم الأهلي في مدينة القدس، واستضافت مجموعة من الخبراء للحديث عن هذا الجانب المؤثّر للجائحة، فيما عملت مؤسسات أخرى على توزيع طرود غذائية وطرود أدوات صحية ووقائية، إضافة للعمل على رفع الوعي بالجائحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كمؤسسة الرؤيا الفلسطينية التي كانت إحدى المؤسسات التي عملت باتجاه فردي مستقل في مساعدة المجتمع المدني لتخطي الجائحة ومواجهتها، إضافة إلى عملها في إدارة التجمع المقدسي والعمل الجماعي سوياً مع كل من جمعية برج اللقلق، ونادي سلوان، ومركز معلومات وادي حلوة على سبيل المثال لا الحصر.

لن تتسع صفحات هذه الورقة لوصف كل ما قامت به المؤسسات بشكل فردي، ولذلك -ولغرض هذه الورقة- ستُركز الورقة على تجربة التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا، مع التأكيد على أهمية دور جميع المؤسسات والجمعيات الأهلية والمدنية، وحتى الأفراد والشخصيات الاعتبارية، وأن لا يُفْهَم عدم ذكر جميع الأسماء على أنه تقليل من شأن العمل الفردي البعيد عن فكرة توحيد الجهود المتلخصة في التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا.

التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا:

لم يكن التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا في حالة تعاضد بين مؤسسات المجتمع المدني فقط، بل كان أكثر من ذلك، فكان نموذجاً من التشارك الإجباري لعدد ضخم من المؤسسات الرسمية والأهلية، وعدد كبير من الشخصات الاعتبارية في المدينة، إضافة إلى القطاع الخاص من رجال وسيدات أعمال، والنقابات المهنية والتخصصية، إضافة إلى عدد من المجموعات الشبابية التطوعية في المدينة، مما جعل من التجمع كياناً مصغراً ومرآة تعكس المجتمع المحلي في مدينة القدس بمعظم أطيافها، ولعل هذه الحالة، أو هذا النموذج يعتبر النموذج الأكثر واقعية وموضوعية لفهم دور المجتمع المحلي بالمدينة في مواجهة الجائحة.

وفي اليوم التالي لإعلان تأسيس التجمع انضمت كوكبة من مؤسسات المجتمع المدني إليه، وعدد من المراكز والجمعيات العاملة في القطاع الصحي، إضافة إلى عدد ليس بقليل من رجال الأعمال والشخصيات الاعتبارية، وبدأ توزيع المهام على الأعضاء تباعاً، من منسق إعلامي للتجمع، وآخر منسق لمجموعات العمل التطوعي، إلى فريق من العاملين في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.

تعزيز الوعي بالجائحة – الإطار الافتراضي:

وبناءً على الخبرات المتراكمة لدى المؤسسات فقد انتقل تنفيذ ضرورة زيادة الوعي لدى المجتمع الفلسطيني في القدس ليتحول إلى صفحة على منصة فيس بوك، حيث علم القائمون على التجمع أن الطريقة الأمثل للوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع لن يكون إلا عبر المنصات الافتراضية، وبدأ فريق من المتطوعين بالعمل على تحضير محتوى لتحقيق الهدف المرجو بزيادة وعي الفلسطينيين في القدس بأهمية الإجراءات الوقائية والاحترازية لدرء مخاطر الوباء، واستنهاض همم المتطوعين والمتطوعات ليكونوا جزءاً من العمل الجماعي، وخلال عشرة أيام من تاريخ إنشاء الصفحة بلغ عدد متابعيها أكثر من 4000 متابع، ووصل المحتوى لاكثر من 100,000 حساب فيس بوك في المدينة، إضافة إلى بضعة آلاف من مناطق فلسطينية أخرى، فيما وصل إلى الضعف تقريباً مع نهاية شهر أيار.
وخلال فترة عمل الطواقم على صفحة التجمع المقدسي أنتج التجمع ما يقارب من 35 فيديو توعوي ليلاقي مختلف الاحتياجات، سواء بهدف التوعية الوقائية، التوعية المجتمعية، وسائل التواصل عن بعد، محاضرات حول الحميات الغذائية لتقوية المناعة، وأخرى موجهة لطلبة الثانوية العامة لشحذ هممهم والعمل على وقائية معنوياتهم خلال الإغلاقات والتقييدات على الحركة.

كما تضمنت منشورات الصفحة عدداً كبيراً من البطاقات التوعوية كوسائل الوقائية كالتباعد ولبس الكمامات وحميات زيادة للمناعة، إضافة إلى عدد من البطاقات الخاصة بتصحيح المفاهيم الخاطئة ومواجهة الشائعات والأخبار الكاذبة المتعلقة بالجائحة. كما عكست الصفحة أنشطة التجمع المقدسي الأخرى وخدمت كمنصة إعلامية للتجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا في تلك الفترة، حيث أصبحت مصدر الأخبار الرسمي لفعاليات وأنشطة التجمع.

فيما يقول السيد حازم خطاب مدير مؤسسة Jeruslaem Hi-tech Fourm وأحد القائمين على إدارة صفحة فيس بوك الخاصة بالتجمع المقدسي: إن إدارة الصفحة كادت أن تكون أفضل بمراحل لو استطعنا التفرغ بشكل كامل لإدارتها، إلا أن ذلك كان مستحيلاً بحكم ارتباط المعظم بعمل آخر، إضافة إلى عدم توفر تمويل مخصص لدعم الصفحة لتصل لعدد أكبر من المتابعين، إلا أن ذلك لا ينتقص أبداً من النتائج الممتازة للصفحة عبر الكمية والنوعية المميزة للمعلومات التي تم نشرها، الأمر الذي ساهم في عدم انتشار الوباء وتفشيه بشكل كبير مقارنة بما كان يحدث في المنطقة بشكل عام.(17)
ونتيجة للنجاحات التي تحققت عبر العمل عن بعد، واستخدام وسائل الاتصال المختلفة، سرعان ما استقر الرأي خلال أيام، على ضرورة إنشاء مركز اتصال لتقديم الخدمات من خلاله لدعم المجتمع الفلسطيني في القدس مع تشجيعهم على البقاء في منازلهم.

الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني:

عبر نقاشات متسارعة في إطار التجمع تم تحديد المؤسسات التي يمكن أن تقدم خدمات للمجتمع الفلسطيني عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف، وتم إنشاء لجان متخصصة، كلجنة الدعم النفسي والاجتماعي، ولجنة الدعم التعليمي والتربوي، واللجنة القانونية.

وقد بدأ العمل في مركز الاتصال بتاريخ 26-3-2020، وتم الإعلان عن أرقام هواتف مركز الاتصال والخدمات التي يسعى التجمع لتقديمها عبر هذا المركز، وكذلك تم الإعلان عن أسماء مجموعة من الأطباء والمختصين كلٌّ حسب اختصاصه لمتابعة المكالمات والاتصالات الواردة لمركز الاتصال، الأمر الذي سهَّل آليات الوصول إلى المعلومات على المجتمع، في أي وقت، وفي تخصصات متعددة وباللغة العربية، الأمر الذي لم تقدمه أجهزة الاحتلال حتى وقت متأخر جداً من الجائحة.

ومن جهة أخرى أضاف العمل على الأمور القانونية والمشكلات المتعلقة بالجائحة بُعداً عملياً على الخدمات التي يقدمها التجمع سواء من حيث حماية المتطوعين والمتطوعات وأعضاء التجمع من ملاحقات الاحتلال التي عادة ما تكتسب طابعاً قانونياً، الأمر الذي عمل عليه عشرة محامين فلسطينيين واضعين خبراتهم لتلبية حاجة التجمع.(18)

الخدمات التعليمية:

ازداد التوتر باقتراب موعد امتحانات الثانوية العامة الفلسطينية، والوقت الذي يعتبر حالة طوارئ عامة في الظروف الطبيعية، حيث تُشكِّل نتيجة هذه الامتحانات بوابة للانتقال من مرحلة إلى مرحلة لكل الطلبة في المجتمع الفلسطيني، ولذلك فإن هذا التوقيت يعتبر الأبرز سنوياً في المجتمع الفلسطيني الذي تُشكِّل أهمية التعليم جزءاً من ثقافته وطموحه الجامعي، وليست حالات تميز فردية فقط، ولذلك قرر التجمع المقدسي العمل بشكل مكثف على ضمان تقدم الطلبة الفلسطينين في القدس لهذه الامتحانات في موعدها، واتخذ التجمع عدداً من الإجراءات التي ساهمت بمرور هذه الفترة العصيبة بشكل سلس على المجتمع الفلسطيني في القدس.

وقد بدأت طواقم المتطوعين بالعمل على تعقيم الغرف الصفية المخصصة للامتحانات، والعمل على توفير دعم نفسي واجتماعي في أماكن عقد هذه الامتحانات، إضافة إلى عدد من اللقاءات الافتراضية عبر صفحات فيس بوك لتشجيع الطلبة على تحضير أنفسهم علمياً ونفسياً لهذه الامتحانات، وكانت الطواقم التطوعية تعود بعد موعد كل امتحان يوماً بعد يوم وتعقم مواقع الامتحان ووفر التجمع وسائل الوقاية اللازمة والمعقمات الضرورة، وقدم الدعم اللوجستي لكل مرحلة من مراحل الامتحان.

ولعل من الجدير ذكره في هذا السياق أهمية العمل التطوعي في هذه المرحلة، حيث لم يكن التجمع بحاجة لتجنيد متطوعين، نظراً لاستفادة التجمع من وجود عدد ضخم من المؤسسات التي تمتلك بالفعل قوائم ضخمة للمتطوعين، الأمر الذي ساهم في تسجيل أكثر من 300 متطوع كمتفرغين للعمل وبعدد كبير من التخصصات فور الإعلان عن استمارة التسجيل، ابتداءً من الإسعاف والخدمات الطبية كأطباء وطبيبات ومسعفين ومسعفات على سبيل المثال، أو متطوعين في غرف الاتصال، أو مراكز الحجر أو فرق التعقيم والدعم اللوجستي.

بل وساهم العمل التطوعي والمتطوعون في بثّ روح الوحدة على العمل الذي يقوم به التجمع الأمر الذي عكس صورة إيجابية على الصورة العامة للتجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا، وتُبرِز ديانا الحلاق إحدى المتطوعات الدائمات في مقر مركز الحجر الوقائي في فندق سان جورج أهمية العمل الذي تم من خلال التجمع، أن كل شخص شعر وأنه في مكانه، فلم يكن هنالك تنازع بين المتطوعين أو محاولة ترويج لاسم مؤسسة أو جمعية على حساب الأخرى، وبالتالي كانت الأجواء مثالية للعمل التطوعي النقي، الذي جعل من فرق المتطوعين مجموعات من الأصدقاء الذين استمرت لقاءاتهم حتى بعد انتهاء المهمات التي كانوا ينفذونها خلال فترة نشاط التجمع المقدسي لمواجهة كورونا.

الخدمات الصحية والحجر الوقائي والتعقيم:

مع تزايد حالات العدوى بالفايروس، أصبح انتشار الوباء في المدينة مسألة وقت، فبدأت جهود التجمع المقدسي للاستعداد لأسوء السيناريوهات المحتملة، وبدأت المؤسسات الطبية بشحذ الهمم لحشد المتطوعين والمتطوعات القادرين على تقديم الخدمات الصحية والإسعاف والطوارئ على وجه الخصوص، كالإغاثة الطبية، والهلال الأحمر والمسعفين العرب وغيرها من المؤسسات، وبدأ العمل على تحديد الاحتياجات الطبية من خلال التواصل مع أعضاء التجمع المقدسي كشبكة المنظمات الأهلية أو مع أجهزة الدولة الفلسطينية كمحافظة القدس.

وبتاريخ 23-3-2020 نفذت مجموعات المسعفين مناورة لمحاكاة مرحلة الطوارئ القصوى لتقييم الخلل الممكن بين غرف العمليات ومركز الاتصال، وتم الوقوف على مناطق الخلل والعمل على تقييمها ومحاولة تجاوزها، وفي نفس اليوم كان التجمع المقدسي قد أتم تعقيم أكثر من 10 مقرات لمؤسسات وجمعيات وأندية رياضية في المدينة، بل إن الاحتلال قام باعتقال عدد من المتطوعين لتعقيمهم بعض المحال التجارية في حي باب حطة، الأمر الذي استدعى تدخلاً مباشراً من اللجنة القانونية التي ساهمت بشكل مؤثر في إطلاق سراح المعتقلين. (19)

وعلى الرغم من سير العمل بشكل سلس، وعدم مواجهة ارتفاع كبير في أعداد المصابين، إلا أن التجمع ارتأى أن يقوم بالاستعداد للأسوء عبر تحديد أماكن عزل وقائي وحجر صحي حال انتشار الوباء وتفشيه في المدينة، فتم العمل على إنشاء خيمتي حجر صحي في مستشفى مار يوسف (الفرنساوي) بقدرة 28 سريراً، فيما بدأ العمل بشكل جدي على تحديد موقع حجر وقائي نظراً للعائدين من السفر من طلبة الجامعات خارج فلسطين، وعلى الرغم من صعوبة المهمة، إلا أن إعلان فندق سان جورج استعداده لاستقبال العائدين وتبرعه بأجرة هذه الغرف، كان له وقع كبير على الفلسطينيين في القدس، وساهم في رفع الروح المعنوية لكل من عمل على مواجهة الوباء، واستكمالاً لما تم البدء به، كان أيضاً لتبرع فندق الكريسماس بغرفة لاستضافة الأطباء والممرضين العاملين في المدينة ذات الوقع في نفوس الفلسطينيين، وقد ساهم ذلك في استقبال ما لا يقل عن 200 عائد مقدسي وحجرهم وقائياً، وأما الاحتياجات الطبية لتشغيل الفندق فتمت تغطيتها من قبل نقابة المهندسين وشبكة المنظمات الأهلية وبعض المتبرعين.

وبعد 12 يوماً من تأسيس التجمع المقدسي والإعلان عنه رسمياً، وصل عدد المؤسسات المنضوية في إطاره إلى أكثر من 80 مؤسسة وجمعية، إضافة إلى عشرات رجال الأعمال والشخصيات الاعتبارية في المدينة، إلا أن الصورة لم تكن دوماً نموذجية، حيث ظهرت مجموعة من الانتقادات للتجمع تلخصت بنقطتين أساسيتين:

1. إقصاء عدد من المؤسسات الفلسطينية المقدسية، وتضخيم عدد المؤسسات المنخرطة في إطار التجمع.

حيث وَجَّهَت بعض الأصوات انتقادات علنية للتجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بادعاء أن التجمع لم يدعُ عدداً من المؤسسات للانخراط في العمل تحت إطار التجمع، الأمر الذي اعتبرته المؤسسات إقصاءً لها ولدورها في العمل الأهلي والمدني في المدينة.

وفيما يقول السيد مروان الغول: "أزلنا عن أكتافنا عباءات المؤسسات والأندية، ولبسنا عباءة التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا، ليس رغبة في خلق جسم جديد، بل سعياً لتوحيد الجهود في خدمة القدس والمقدسيين، وهناك بعض المؤسسات التي لم ترَ نفسها جزءاً من هذا الإطار (التجمع) وعملت بشكل مستقل، إلا أنني أؤكد أنه لم يكن هنالك أي نوع من أنواع الاعتراض من قبل أية مؤسسة على وجود مؤسسة أخرى أو شخصية معينة تحت إطار التجمع المقدسي".(20)(20)

2. التنسيق مع بلدية الاحتلال ووزارة صحة الاحتلال لتقديم الخدمات

بعد فترة وجيزة من بدء استقبال العائدين في فندق سان جورج صدرت بعض المقالات القصيرة التي تَعْزُو النجاحات التي حققها التجمع في فترة وجيزة، إلى تعاون وتنسيق بين التجمع وبلدية الاحتلال من جهة، والتجمع ووزارة صحة الاحتلال من جهة أخرى، وانتشرت الاتهامات للتجمع دون موقف واضح من ذلك الاتهام.

وعلى ذلك رد معظم أعضاء التجمع بالإجابة ذاتها، ولخصها السيد نبيل عبد الله بالنفي القاطع، ويعزو هذه الهجمة لمحاولة تشويه العمل المدني الذي تم من قبل دولة الاحتلال، حيث أكد على ان ألتجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا عمل على تقديم كافة خدماته تحت غطائين كبيرين، غطاء صحي يتمثل بمستشفى مار يوسف (الفرنساوي) الذي كان الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات والتحديثات حول الوضع الصحي في المدينة، والغطاء السياسي الذي تمثل بالتنسيق الدائم والمستمر مع القائم العربية لمشتركة، والدكتور أحمد الطيبي على وجه التحديد، الذي كان الطرف المسؤول عن وصول العائدين إلى القدس من مطار اللد وصولاً إلى فندق سان جورج.

ويعتبر أعضاء التجمع أن هذه الانتقادات لم تكن موضوعية، بل كانت مبنية على ضغائن وأحكام مسبقة لا تمت للواقع بصلة، وكانت بقسمها الأكبر تتم عبر قنوات الاحتلال الإسرائيلي الذي حاول تشويه الصورة التي ظهرت عليها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس.

الخدمات الصحية والحجر الوقائي والتعقيم:

وعلى الرغم من ذلك، فقد وُجِّهَت للتجمع بعض الانتقادات التي تم نقاشها بالفعل داخل التجمع، حيث برزت بعض الأصوات سواء داخل إطار التجمع أو خارجه تطالب الإطار بعدم القيام بأي مسؤولية من مسؤوليات الاحتلال، وأن لا نعفي أجهزة الاحتلال من مسؤولياته، بل ينبغى مطالبة الاحتلال بالقيام بهذه المهام سواء عبر المساءلة القانونية أو من خلال التوجه للمؤسسات الدولية، والدول الصديقة للضغط على الاحتلال للقيام بالتزاماته، وكانت إحدى أبرز هذه المسؤوليات إنشاء مركز حجر وقائي، الأمر الذي أخذه التجمع المقدسي على عاتقه.

فيما ركزت انتقادات أخرى على جودة وسرعة تقديم الخدمات التي يقدمها التجمع في المجالات المذكورة آنفاً، ففي حين كان هنالك سرعة في تنفيذ إجراءات تعقيم المباني والمراكز المختلفة، إلا أن التجمع واجه مشكلة في تقديم الخدمات الصحية بشكل سريع، حيث إن الآليات المعدة للتعامل مع التعقيم والدعم النفسي والاجتماعي لم تكن تلائم الخدمات الصحية والطبية المنوط تقديمها بالتجمع.

ومما يعاب على التجمع أيضاً، الافتقاد لآليات واضحة معلنة لأنظمة الإحالة من مؤسسة لأخرى أو من عضو لآخر، حيث إن هذا النظام كان موجوداً بكثرة في إطار التعامل مع الجائحة، إلا أنه لم يكن هنالك آليات محددة وواضحة لهذه الإحالة، ولم يكن هنالك من يقوم بأرشفة عدد الحالات المحالة أو التدخلات التي قام التجمع المقدسي بالتعامل معها أو أعداد المستفيدين من الخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، فعلى الرغم من أن أعضاء التجمع يستطيعون بشكل أو بآخر تقدير هذه الأعداد، إلا أن التباين في الأرقام كان مؤشراً سيئاً على قلة التنظيم والاهتمام بتوثيق الخدمات المقدمة.

من جانب آخر، لم يكن هناك نظام واضح للتنسيق بين المؤسسات، سواء داخل التجمع أو خارجه، بل تُرِكَت معظم القرارت للحظة اتخاذها وبمن حضر، وربما لعبت الحالة الطارئة دوراً في قلة التنظيم الإداري، وقلة الوضوح في آليات الإحالة أو أرشفة العمل، إلا أن ذلك قد يكون من أهم الأمور التي وجب على التجمع القيام بها، وذلك انطلاقاً من أهمية المراجعة المستمرة لما تم تنفيذه وما تم العمل عليه، ومنع الازدواجية في تقديم الخدمات، وصولاً إلى تقليل النفقات والتكاليف المرتبطة بتقديم هذه الخدمات.

وقد أبرز السيد مروان الغول أن هذه النقاشات والاختلافات كانت جزءاً من التفاعل الطبيعي بين المؤسسات، ودليل على التنوع الضروري في منهجيات العمل الأهلي، مشدداً على أن القرار في إطار التجمع كان دوماً ينبع من توافق قائم على مصلحة المجتمع الفلسطيني في المدينة.

تحديات ومعيقات العمل الأهلي في المدينة:

تلخصت التحديات والمعيقات التي واجهها عمل التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا في ثلاثة عناصر رئيسية، جعلت من العمل على تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني في المدينة أكثر صعوبة، بل إنها وصلت في حالات معينة إلى كسر الروح المعنوية لبعض أعضاء التجمع، مما ساهم في تثبيط عزيمة الأعضاء الآخرين كنتيجة طبيعية لتراجع روح ورغبة تحقيق المزيد من النجاحات في خضم الوباء:

1. الاحتلال: لم تكن سلطات الاحتلال غائبة عن المشهد في القدس، بل لم تقدم الخدمات للسكان، لكنها استعملت أسلوب التنغيص على مجهودات مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وفرض معيقات بوسائل مختلفة، عبر اعتقال المتطوعين تارة، ورفضها للسماح لهم بالتعقيم تارة أخرى، وصولاً إلى منع الامتدادات الصحية والوقائية المرسلة من محافظة القدس على سبيل المثال، إضافة إلى تضييق الخناق غير المسبوق على المحافظ من خلال منعه من التنقل أو التواصل مع الفاعلين في القدس.

وعلى الرغم من العراقيل الكثيرة التي وُضِعَت في درب العمل المدني إلا أن فهم المجتمع المدني العميق لأدوات الاحتلال والتفكير بسيناريوهات مختلفة للالتفاف عليها جعل من المجتمع المدني أكثر قدرة ومناعة على مجابهة سلطات الاحتلال والعمل على خدمة المجتمع المقدسي في نفس الوقت، ولعل أبرز ما حاول الاحتلال خلقه لوقف عمل التجمع المقدسي ربط هذا الإطار الفلسطيني بالعمل الذي تقوم به بلدية الاحتلال في إطار مواجهة فيروس كورونا، ومحاولة إنشاء جسم بديل يتبع لبلدية الاحتلال، وخلق حالة من الالتباس بين أفراد المجتمع الفلسطيني في القدس حول الطرف الذي يقوم فعلاً بتقديم الخدمات لهم.

2. الإشاعات:

على الرغم من كون وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم الهائل في وسائل الاتصال شكَّل قاعدة مهمة للعمل المدني في المدنية خلال الجائحة إلا أنه أيضاً كان سبباً في تأخُّر العمل أو إرباكه في مرات عديدة، فاضطر التجمع المقدسي ومؤسسات أخرى لإفراز بعض المتطوعين والموظفين لمتابعة ما يتم نشره من إشاعات وأخبار كاذبة ومزيفة عبر وسائل التواصل المختلفة، وبالتحديد حول جائحة كورونا، وطبيعة الفيروس، وآليات الوقاية منه والتعامل معه، حيث لم يكن الوضع في القدس مختلفاً عن باقي العالم، إذ ظهرت بعض الأصوات التي تخدم نظرية المؤامرة وأنه لا وجود لهذا الفيروس ولا خطر قادم عبر أي وباء، مما استدعى تكثيف الجهود لإقناع المجتمع بالأخبار الحقيقية، وإيصال المعلومات الدقيقة لهم ومقارنتها بالمنشورات الزائفة أو المضللة.

الخدمات الصحية والحجر الوقائي والتعقيم:

3. النزاعات بين المؤسسات:

كانت حالة التكامل بين المؤسسات في إطار التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا من أفضل حالات العمل الأهلي في القدس عبر تاريخه، إلا أن هذه الحالة لم تكن الوضعية العامة المتكررة، بل كانت استثناءً لأعوام طويلة من النزاع والتنافس الشريف تارة وغير الشريف تارة أخرى، ولعب موضوع التمويل المشروط دوراً في زيادة الشرخ كما سبق وذكرنا، حيث امتنعت مؤسسات من المشاركة في التجمع لوجود مؤسسات لا ترغب بالعمل معها لخلافات معينة، وليست الخلافات دوماً تتعلق بالوجهة الوطنية للمؤسسات، بل بخلافات شخصية بين مديري هذه المؤسسات والقائمين عليها.

وإن الوضع الذي تمر به مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من انخفاض التمويل، والتضييق على العمل الأهلي والمدني لا يعفي المؤسسات أبداً من مسؤوليتهم بالعمل للقدس ولسكانها، ولا يجعل من المؤسسات عالماً يوتوبياً خالياً من المشكلات، فلا زالت نسب الفساد المالي والإداري موجودة، ولا زالت الهيئات العامة غير فعالة، ولا زالت مجالس الإدارة مناصب شرفية لا تنفذ أي دور رقابي أو إشرافي على مدير المؤسسة أو موظفيها، ولا زال التمويل يتحكم في توجهات المؤسسات وأهدافها، ناهيك عن وجود عدد ضخم من المؤسسات الجمعيات الوهمية التي تقتل فرص عودة الثقة بين المجتمع والجمعيات الأهلية وغير الربحية.

ربما لم يكن للنزاعات تأثير كبير على عمل التجمع المقدسي، لكن التأثير كان حاضراً بصورة لا يمكن إنكارها، وأثّرت هذه النزاعات بشكل كبير على زيادة الفجوة بين بعض المؤسسات والجمعية بصورة يصعب معها تخيل العمل المشترك في المستقبل.

فرص العمل المشترك:

تجربة العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني كانت تجربة فريدة، ينبغي العمل على دراستها والاستفادة من أخطائها والعمل على تصحيحها، إلا أن العمل دون استراتيجية واضحة لأجل أن يخدم الأهداف العامة لجميع المؤسسات سيُبقي مجموعة من العوائق والحواجز قائمة بين عناصر المجتمع المدني ككل.

ولذلك تقع مسؤولية التصحيح والعمل بشكل أكثر شفافية وتكاملية على جميع المؤسسات دون استثناء، فهذه الورقة تُكْتَب في الوقت الذي ترتفع فيه أرقام الإصابات بشكل غير مسبوق، وازدادت خسائرنا البشرية في المدينة أضعاف الأضعاف، ويحدث هذا في غياب التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا، وغياب رؤيا حقيقية لأفق العمل الجماعي التكاملي، إلا ما كان مبنياً على مشروع وميزانية، فعلى الرغم من أهمية التمويل لتنفيذ هذه المشاريع إلا أننا نستطيع القول أننا مررنا في القدس بتجربة لم نكن نحتاج فيها إلا إلى تكاتفنا في سبيل المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني الأصلي في المدينة.

التوصيات:

1. العمل على تقييم موضوعي ومجرد لدور المجتمع المدني في مواجهة الوباء سواء كان هذا الدور تم بشكل فردي ومستقل، أو من خلال ائتلافات وتجمعات أو حتى من خلال الجمع بين الأسلوبين.

2. دراسة حالة المجتمع المدني في مدينة القدس، وكيف تأقلمت هذه الجمعيات مع الحالة الطارئة للوباء، وآليات تحديد أولويات العمل الخاصة بها رغم وجود خطط استراتيجية وأهداف لا علاقة لها بالوباء بشكل مباشر.

3. إعداد ورقة سياسات توضح دور القطاع الرسمي والقطاع الخاص في تطوير وسائل مناعية للمجتمع المدني في القدس وآليات تطوير هذا الدور.

4. التوجه نحة تأسيس كيان واحد جامع للمجتمع المحلي الفلسطيني في القدس، مبني على رؤى استراتيجية تخصصية، والابتعاد عن مفاهيم المحاصصة، والتعاون او التباعد المبني على علاقات شخصية.

5. إعداد دراسة شاملة حول القطاع الطبي والصحي في مدينة القدس، للوقوف على الأسباب التي تمنع هذا القطاع من التطور والنمو، وعن أدوات الصمود التي يحتاجها هذا القطاع، بالإضافة إلى بيان أوجه القصور والتميز في العمل الذي يقوم به.

6. مواجهة التمويل المشروط بشكل استراتيجي، غير مبني على ردود الافعال، بما يحقق الصمود والبقاء الضروري لمؤسسات المجتمع المدني من جهة، ولا يفقده بوصلته من جهة أخرى.

7. العمل بشكل مكثف لإعداد مجموعة من الشباب والشابات القادرين على المساهمة في مواجهة الحالات الطارئة التي قد تمر على المدينة وفي مختلف التخصصات.

8. البناء على نجاح فكرة ومبادرة التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا والاستفادة من هذه التجربة بسلبياتها وإيجابياتها.

المراجع

(1) كتاب القدس الإحصائي السنوي 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: shorturl.at/pFNX2
(2) بلدية القدس. .تطور حدودها بالطرد والإحلال، خليل التفكجي، مقالات الجزيرة، 2016، أنظر: shorturl.at/zDW02
(3) Popluation of Jerusalem, Jerusalem Insitiute for policy research, 29 May 2020, See: shorturl.at/mnsP7
(4) Covid-19 outbreak rapid needs assessment in East Jerusalem, ACTED, May 2020.
(5) موقع مؤسسة التأمين الوطني باللغة العربية، انظر: shorturl.at/fioqI
(6) معطيات عن أورشليم القدس 2020 في لمحة، معهد القدس لبحث السياسات، 2020، انظر: shorturl.at/vAIX5
(7) استطلاع: غالبية أهالي القدس يفضلون الجنسية الفلسطينية، i24news، 11 أيار 2020، انظر: shorturl.at/CQ138
(8) المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة – الواقع والتحديات، منصور ابو كريم، 2017، انظر: shorturl.at/qBRTX
(9) مؤسسات أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967 وحتى عام 2019، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، انظر: shorturl.at/twGO7
(10) 260 مؤسسة فاعلة وجمعية فاعلة في القدس، محمد محين وتد، القدس، 2016، انظر: shorturl.at/zPR16
(11) شروط التمويل الأوروبي الجديدة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، أحمد طناني، مسارات، أيار 2020، انظر: shorturl.at/grIV5
(12) موقع منظمة الصحة العالمية، أرشيف كوفيد19-: التسلسل الزمني لاجراءات المنظمة، انظر: shorturl.at/iDFS8
(13) التعامل مع فايروس كورونا في القدس الشرقية، معهد القدس لبحث السياسات، أيار 2020، انظر: shorturl.at/cmP67
(14) تفاصيل مسار الوفد السياحي اليوناني الذي ضم مصابين بـ"كورونا"، النجاح نيوز، انظر: shorturl.at/bsUYZ
(15) مقابلة هاتفية مع السيد نبيل عبد الله، مسؤول لجنة التعليم في التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا.
(16) مقابلة هاتفية مع الدكتور منير نسيبة، مدير مركز العمل المجتمعي في القدس – البلدة القديمة.
(17) مقابلة هاتفية مع السيد حازم خطاب، مدير Jerusalem Hi-tech Fourm
(18) القدس في زمن الكورونا: تجربة التجمع المقدسي في مواجهة الكورونا، أريج دعيبس، يا قدس - نشرة أدبية ثقافية، النشرة السابعة، أيلول 2020
(19) الاحتلال يعتقل 4 مقدسيين أثناء تعقيمهم منطقة باب الاسباط، المركز الفلسطيني للاعلام، 23.3.2020، انظر: shorturl.at/iwOY4
(20) مقابلة هاتفية مع السيد مروان الغول، رئيس نادي سلوان.